القتل خارج إطار القانون وإحتجاز رهائن جرائم تستوجب إحالة مرتكبيها إلى المحكمة الجنائية فورا

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION (ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

القاهرة فى 2025/4/14

القتل خارج إطار القانون وإحتجاز رهائن
جرائم تستوجب إحالة مرتكبيها إلى المحكمة الجنائية فورا

يدين **المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة** الانتهاكات الجسيمة المنسوب إرتكابها لافراد تابعين إلى قوات الأمن في مدينة النجيلة بمحافظة مرسي مطروح ، والمتمثلة فى القيام بأعمال احتجاز رهائن من النساء ، والاعدام التعسفى لاثنين من المواطنين .

ويعرب المركز عن قلقه البالغ إزاء توافر معلومات عن قيام قوات الأمن بإحتجاز 23 سيدة لاجبار مطلوبين على تسليم انفسهم ، عقب مصرع ثلاثة من رجال الشرطة علي يد شخص هارب من تنفيذ أحكام بالسجن، وذلك كوسيلة للضغط علي المشتبه به لتسليم نفسه، وهو سلوك غير قانوني ويمثل انتهاك جسيم للحق في الحرية والسلامة الجسدية.

كما يعرب المركز عن استيائه وقلقه إزاء توافر معلومات تفيد بقيام أفراد تابعيين لقوات الامن النظامية ، بقتل اثنين من المواطنين بعد تسليم انفسهم طواعية بمعرفة القيادات المجتمعية الى السلطات لسماع اقوالهم بشأن واقعة قتل ثلاثة من امناء الشرطة على أثر اشتباك من احد المطلوبين للسلطات ، بما يمثل جريمة إعدام تعسفى المنهى عنها ارتكابها وفقا للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والقانون المصرى .

وبحسب مصادر محلية عديدة، قام شابين مراهقين ، هما يوسف عيد فضل السرحاني البالغ 17 عاما، وفراج رباش الفزاري البالغ 18 عاما بتسليم نفسيهما طوعا لقوات الأمن، وذلك تنفيذا لاتفاق بين قوات الأمن وقيادات مجتمعية محلية لإطلاق صراح النساء المحتجزين كرهائن، لكن فوجئ الجميع بإعلان وزارة الداخلية في بيان رسمي عن مقتل الشابين بزعم أنهما مجرمان خطران علي الأمن، وهو ما نفاه العديد من الشهود الذين أكدوا تصفية الشابين جسديا وإنهما بريئان تماما من أي إتهام.

ويؤكد المركز علي أن تلك الادعاءات حال التأكد من صحتها، تمثل انتهاك جسيم لأحكام الدستور والقانون ، فضلا عن كونها تمثل إخلال بالتزامات مصر الدولية ، وانتهاكا لاحكام العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه الحكومة المصرية وأصبح جزء من التشريع الداخلى .

ويطالب المركز السلطات المصرية وخاصة مكتب النائب العام المصرى بضرورة فتح تحقيق عاجل وشفاف تعلن نتائجه على الملأ بشأن الوقائع التى تمثل جرائم شديدة الخطورة ، وتقديم مرتكبيها إلى محكمة جنائية تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العدالة والمنصفة وفقا للمعايير الدولية.